الخلاصـــة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر شراء المخزون في المنشآت الصناعيـــة الفلسطينية والتعرف على مدى تطبيق الأسس العلمية في سياســـة التخزيـــن بالإضافـــة إلـــى التعرف على طرق تسعير المواد المنصرفة للإنتاج وطرق تقييم المخزون في هـــذه المنشـــآت والكشف عن أسباب اختيار طريقة معينة في المحاسبة على المخزون من بين الطرق المتعددة، حيث تم تحليل ودراسة ذلك من واقع الأدبيات والدراسات التي تمت في هذا الموضوع.

وتناولت هذه الدراسة ثلاثة قطاعات صناعيـــة هـــي: صناعـــة المنتجـــات الغذائيـــة والمشروبات، صناعة منتجات المطاط واللدائن، وصناعة المواد والمنتجات الكيميائيـــة، وتـــم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من ١٢٠ منشأة صناعية وتم اختيـــار هـــذه العينة بالطريقة الطبقية العشوائية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانه اشـــتملت أسئلتها على جانبين أحدهما إدارياً والآخر محاسبياً، وقد تم التأكد من محتوى الأداة وصدقها.

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

١) تعتمد المنشآت الصناعية الفلسطينية على مصادر غير محلية في الحصـــول علـــى مـــا يلزمها من المواد الخام اللازمة للتصنيع، فقد تبين من هذه الدراسة بأن المصدر الرئيســـي للحصول على المواد الخام اللازمة للصنع هو السوق الإسرائيلي.

٢) تقوم المنشآت الصناعية بإصدار طلبية الشراء عند وصول المخزون إلى حد معين يمثـــل نقطة إعادة الطلب الخاصة بالمنشأة، ويكون هذا الطلب عن طريق الاتصال المباشر.

٣) تتم عملية طلب المشتريات عن طريق المدير العام للمنشأة حيث يقوم المدير العام بتولـــي عملية المشتريات بنفسه، وتكون عمليات الشراء والاستلام وفق لوائح داخلية بعد تحديـــد الكمية المرغوب بشرائها وفقاً لحجم الإنتاج المتوقع.

٤) يتم تمويل عمليات الشراء في المنشآت الصناعية في المقام الأول عن طريـــق الشـــيكات المؤجلة لأكثر من شهر، يلي ذلك الشيكات المؤجلة لشهر، فالدفع الفوري، فالتمويل عـــن طريق فتح الاعتمادات المستندية في البنوك، وأخيراً الدفع المسبق.

٥) طرق تقييم المواد المنصرفة للإنتاج المتبعة في المنشآت الصناعية هي طريقة المتوســـط المرجح وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً حيث بينت الدراسة بأن ما نسبته ١٦ر٣٩% من المنشآت تقوم باستخدام طريقة المتوسط المرجح، وأن ما نسبته ٥٠ر٥٧% من المنشـــآت

تقوم باستخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا عند تقييمها للمواد المنصرفة للإنتاج لغرض قياس التكلفة، وأن طريقة التمييز المحدد وطريقة الوارد أخيرا صادر أولا هما طريقتين غير معتمدتين في الصناعة الفلسطينية.

٦) تستخدم المنشآت الصناعية طريقتي المناولة الآلية واليدوية معا وذلك وفقا لطبيعة التصنيع، وتعتمد تصنيف وترتيب وترميز المخزون عند تخزينها لموادها الخام، بالإضافة إلى استخدامها لنظام سجلات متقدم بواسطة الحاسب الآلي ويقتصر هذا النظام على الصادر والوارد دون إنتاج تقارير رقابية ومتابعة. وأما عمليات الجرد المطلوبة فتقوم بها بواسطة موظفي مخازنها فقط.

٧) ٤٠ر٠% من المنشآت الصناعية تقوم بإتباع طريقة المتوسط المرجح في تقييم مخزونها و٥٠ر٥٧% من المنشآت تقوم بإتباع طريقة الوارد أولا صادر أولا عند التقييم في نهاية السنة المالية. وأن طريقة التمييز المحدد وطريقة الوارد أخيرا صادر أولا هما طريقتين غير معتمدتين لتقييم المخزون في الصناعة الفلسطينية رغم ما يذكر دائما عن مزايا الأخيرة في تخفيض ضريبة الدخل.

٨) وأما بخصوص العوامل التي تؤدي إلى اختيار هذه الطريقة أو تلك من بين الطرق العلمية لتقييم المخزون فقد تبين بأن ٤٠% من المنشآت الصناعية تقوم باستخدام طريقة المتوسط المرجح لأن هذه الطريقة تعطي صورة أقرب إلى الحقيقة عن المخزون حسب رأيهم، وأن ٦٧ر١١% من المنشآت الصناعية تستخدم طريقة الوارد أولا صادر أولا لأن هذه الطريقة تتماشى مع شركات من نفس الصناعة، وأن ٨٣ر٤٥% من المنشآت الصناعية تستخدم طريقة الوارد أولا صادر أولا لأن هذه الطريقة تعطي صورة أقرب إلى الحقيقة عن قيمة المخزون حسب رأيهم.

٩) طريقة الطلب عند الحاجة غير مستخدمة في المنشآت الصناعية الفلسطينية.

التوصيات :

بناءا على نتيجة الدراسة ووجهة نظر أفراد عينة الدراسة فإن الباحث يرى اقتراح التوصيات التالية في هذا المجال:-

١- العمل على تشجيع الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الصناعات الأخرى المعنية بتوفير هذه المواد.

٢- العمل على طلب المواد الخام اللازمة للصنع في المنشآت الصناعية عن طريق العطاءات

بدلاً من الاتصال المباشر بالمورد. بالإضافة إلى ذلك خلق أقسام خاصة للمشتريات تتولى مهمة مشتريات المواد الخام اللازمة للصنع بدلاً من القيام بهذه المهمة من قبل المدير العام للمنشأة، على أن يكون موظفي هذه الأقسام على مستوى جيد من الكفاءة والتدريب.

٣- أن تقوم المنشآت الصناعية بشراء موادها الخام اللازمة للصنع وفقا لأسس علمية تبين الكمية الاقتصادية للأمر، واستخدام نظام متقدم بواسطة الحاسب الآلي في المخازن لإنتاج تقارير رقابية ومتابعة.

٤- تشكيل لجان خاصة للقيام بعمليات الجرد للمخزون وذلك بمشاركة مدقق الحسابات الخارجي المعتمد لدى المنشأة.

٥- ضرورة توضيح مدققي الحسابات للقائمين على هذه المنشآت أهمية الطرق المحاسبية المتعلقة بتقييم البضاعة ببنودها المختلفة ومدى تأثير ذلك على هذه المنشآت في اتخاذ القرار المناسب، مع الاهتمام بتطوير مؤهلات العاملين في أقسام المحاسبة والأقسام الأخرى للمنشأة.